



الجامعة اللبنانية
كلية الاعلام والتوثيق

محاضرات في
قضايا سياسية معاصرة

الدكتور البير رحمة

العام الجامعي 2010- 2011

الفصل الاول

العولمة وخصائصها

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي بشر بها البعض على أنها نهاية التاريخ بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم وستأتي وتنتهي كغيرها ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول.

لذلك سوف نسلط الضوء على هذا الموضوع من خلال تناول تعريف النظام الدولي ، ومرآل تطوره، والمقصود بمصطلح النظام الدولي الجديد ثم ننتقل لعرض أبرز خصائص هذه المرحلة.

القسم الاول: التعريف الاصطلاحي للعولمة

يرى "جيمس روزناو" عالم السياسة الأمريكي أنه "من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة. فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة". ويعقب قائلا: "في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى ولو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع" لذلك تعددت تعاريف مفهوم "العولمة".

البند الاول: المفاهيم

1 - التعريف الأول

يعرف المفكر الفرنسي: برترون بادى "العولمة" قائلا: هي عملية "إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره (..)

(..) والمسار يعود إلى تاريخ طويل، رغم أنه يبدو جديداً، يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. وقد أعوزت الاسكندر ونابليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الإنجاز. إلا أن هذا المسار قفز تدريجياً في فجر القرن الحالي، بواسطة الفتوحات المتعددة، كما مهدت لهذه الحركية ثلاثة قرون من الاكتشافات والاتصالات المحتشمة بين الغرب والإمبراطوريات الشرقية. ولم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع مؤسساتي: بإنشاء الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية والتي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين وتنظيم كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها."

2 - التعريف الثاني

وفي نفس الاتجاه تقريباً، يعرف الدكتور برهان غليون العولمة بأنها: "ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة [...] يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً (..)".
(..) إنها تعني: "الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد؛ الذي لا يعني هنا، التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل (L'interdépendance)".

3 - تحليل محتوى التعريف

إذا كانت "العولمة هي العملية الهادفة إلى التعميم الكوكبي لشيء ما، فإن هذا يفترض إرادة فاعلة وموضوعاً للفعل أو مستهدفاً به.

وبعيداً عن الأحكام القيمية، فإن التعريفين يتسمان بنوع من "التعمية" على من يعولم؟ رغم اتصافها بالموضوعية فيما يتعلق بالعمليات الجارية ضمن مسار العولمة، أي ماذا يعولم وكيف؟ مع بيانها لبعض آثار ذلك المسار على العلاقات الدولية. إلا أن ذلك يحتاج إلى مزيد من التوضيح: فمن يعولم؟ ماذا؟ وكيف؟ وما علاقة العولمة بالعالمية؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات المهمة، لا بد من التعرف على أهمية مفهوم العولمة معرفياً.

الأهمية المعرفية لمفهوم العولمة

يتفق الأساتذة: برترون بادى، وبرهان غليون، والسيد يسين، وزكي العايدي، وأندري غارسيا على اعتبار مفهوم العولمة "أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة" وأنه "عنصر أساسي في هيكل نظرية التغيير الاجتماعي العالمي" ذلك أن العولمة "لا

يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية – السياسية " في العالم. إنها "ليست سوى نموذج ممكن للتغيير: إنها التوسع الإقليمي (بالمعنى اللفظي للعولمة) والتعميم لكل الأنشطة الإنسانية (كوكبة أو شمولية) لنمط من التغيير قد يؤدي إلى نوع من الوحدة العالمية للسلوكيات". لذلك فإن مفهوم العولمة ذو قيمة في تحليل البيئة الدولية إذ "يجمع المراقبون للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني متزايد".

وتأتي الأهمية العلمية للمفهوم، نظرا للحاجة إلى مفاهيم تحيط بمسار وظاهرة التوحد والاندماج المتزايد للمجموعة البشرية عبر التاريخ. وكمثال على ذلك العلاقة بين المجتمعين الأمريكي والصيني (شركات وعمال وأسرى..) المترابطين، في علاقة تأثير وتأثر أو اعتماد متبادل حقيقي... وكما كان المجتمع الصيني في علاقات أفضل (تبادلا للمصالح والمنافع...) مع المجتمع الأمريكي من خلال حكومتي البلدين، كلما كان ذلك مفيدا للطرفين. "فكُم جماعات المصالح، ووكالات ومؤسسات أمريكية الفاعلة في جبهة علاقاتنا مع الصين –يقول ميشيل كلوغ- والمعنية بتنمية الموقف الصيني في كل جوانبه كَم كبير، ويمكن لانكماش السوق أو حدوث أزمة سياسية في الصين، على سبيل المثال، أن يتسبب في خسارتهم للعمالة التي يوفرونها لعدد كبير من العاملين الأمريكيين. وهذا يدل على أن كل مبادرة للحكومة الاميركية في مجال حقوق الإنسان أو في العلاقات التجارية مع الصين تثير رد فعل حاد في الولايات المتحدة الأمريكية (..)

ويتفق العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام.. على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية، تحديثية.. إنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة والاتصال".

ويمكن قياس الظواهر والعمليات داخل مسار العولمة بواسطة:

- 1- جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة ب: تكرر ظواهر في عدة أقاليم أو أقطار (مثال: استهلاك مشروب الكوكاكولا، التحدث بالإنجليزية...).
 - 2- مؤشرات تعكس عملية الانتشار ك: عدد السواح الأجانب، الاتصالات الهاتفية عبر القوميات، مشاهدة أفلام الكابوي في التلفزيون، حجم المبادلات الخارجية في الاقتصاديات الوطنية.
 - 3- تحليل المسارات مثل: مسار تذبذب أسعار الفائدة في البورصات وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي عبر العالم، تأثير قناة (CNN) وغيرها على الحياة السياسية للدول.
 - 4- دراسة اتجاهات الرأي العام ومواقف الجمهور نحو الظواهر والأحداث العالمية من جهة التعبير عن المواقف: الحذر، التأييد، الدعم، الانفتاح، العدا..
- إذا، العولمة مفهوم سوسولوجي. له أهميته في العلم الناشئ: علم الاجتماع العالمي.. أو علم العولمة ... فإذا تناولنا "العولمة الإعلامية" من زاوية تكنولوجيات الاتصال والإعلام

والمعلومات الجديدة، فإننا نجدتها تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانت تحكم الرؤية العلمية للظواهر السياسية الدولية مثل تغيير مفاهيم: الدول القومية، السيادة، الحدود، السلطة، الديمقراطية، الحزب، المؤسسة، المواطنة، القانون، الصراع، النظام، القوة، توازن القوة، الهوية.. وهي مفاهيم طالما اعتمدت عليها دراسة العلاقات الدولية في العقود السابقة قبل نهاية الحرب الباردة كوحدات مفاهيمية مركزية للتحليل والدراسة للقضايا الدولية.

ومن المفاهيم التي تستدعيها العولمة مفهوم "الحكومة العالمية" كإمكانية لمواجهة المخاطر على المصير البشري من كل جانب "في عالم مواطني الشبكات التابعين لشبكة الأنترنت والذين يجهلون علامات التعريف العادية والمتمثلة في الجنسية والانتماء العرقي والديني والجنس والتأصل الجغرافي والذين مع ذلك قادرين على أن يرتبطوا فيما بينهم.."

ولقد نشر السيد جون بيرري بارلو (John Perry Barlow) العالم في المستقبلات -الذي شارك في تأسيس مؤسسة الحدود الإلكترونية لـ دافوس "Davos"- "تصريح استقلال الفضاء الموجه".

ويمكن أيضا ملاحظة تركيز التعاريف على أن العولمة مسار مستقل عن أي توظيف أيديولوجي وهو ما ينبغي اختباره.

البند الثاني : تحديد النظام الدولي

خلاصة القول؛ هناك شبه إجماع معرفي على أن مفهوم "العولمة" حديث الظهور تاريخيا، ولكن في واقع سيرورة التاريخ الإنساني، مسار العولمة يرجع إلى العصر الحجري، الزراعي، وصولا إلى هذا العصر عصر الثورة الصناعية الثالثة. على اعتبار الظاهرة تطورا طبيعيا للحضارة، حسب برهان غليون. وإنما تختلف العولمة الجديدة عن القديمة بتقنياتها وتائر حركيتها في مختلف الفضاءات المحلية والإقليمية والعالمية.. إنها -حسب "زكي العايدى"- حركة مطردة، تتخللها فترات مثل الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية لسنة 1929م والحرب العالمية الثانية...، مع "استثناء مجتمعات محدودة العدد، تركها العالم (الرأسمالي) في عزلة، أو فضلت هي أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو لآخر، كما حدث للاتحاد السوفياتي مثلا في العقود الثلاثة الأولى لثورة تشرين الأول/أكتوبر، أو الصين في الخمسينيات والستينيات أو اليمن حتى منتصف هذا القرن". وقد عرفت العولمة الحديثة أوج توسعها منذ منتصف الثمانينيات والتسعينيات بعد ظهور الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة المديونية، انهيار أسعار المواد الأولية..) وانهيار المنظومة الاشتراكية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات وبداية انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة.

إن الجديد في العولمة أيضا -حسب "زكي العايدي"- هو ظواهر: الاستعجالية (l'urgence) والتسارع (l'accélération) والأنية (l'instantanéité).. إذ، لأول مرة في تاريخ العالم، يعاد النظر في العلاقة بالزمان والمكان بهذه الجذرية، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل، مع انقطاع المجتمعات البشرية عن الماضي وانحصار اهتمامها بالوقت العالمي الحقيقي (الحاضر/الآني). وكذا تقلص الفضاء العالمي أدى إلى تقلص آفاقنا.

ويمكن القول ان النظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية - سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر - التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين. وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها.

القسم الثاني : تطور النظام الدولي:

البند الاول :النظام العالمي منذ القرن الثالث قبل الميلاد :

1 – منذ الرواقية الى المسيحية

بداية يمكن تلمس فكرة المجتمع البشري ذات الصفة او المظاهر العالمية في الفكر الرواقي في القرن الثالث قبل الميلاد عبر زعيم هذه المدرسة المفكر زينون zenon ؛ الذي دعا الى مدينة عالمية يكون فيها جميع البشر متساوون ، ومواطنون اخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد للاشياء على قاعدة القانون الطبيعي الذي يتسق ويتآلف مع القواعد والمبادئ الاساسية للعدل والعقل ؛ وتعتبر الرواقية ان القانون الطبيعي هو فوق القوانين الوضعية وانه يسمو عليها . وفي الواقع تعتبر الدعوة الرواقية من هذه الوجهة ردة فعل على تفرق المدن اليونانية وتبعثرها وعدم اتساق علاقاتها في ظل تعدد وتنوع الانظمة والقوانين التي كانت تحكمها .

وكما كان الامر مع الرواقية لجهة تطويع القانون الطبيعي لخدمة افكارها ومعتقداتها ، انتت مرحلة الامبراطورية الرومانية لتبرر احتلالها وفرض شرعيتها على الشعوب عبر القانون الطبيعي كذلك ، وفي الواقع استلهمت قانون الشعوب Jus Gentium لهذا الغرض باعتباره قانونا عالميا من وجهة نظرها ؛ وواقعا لقد تلاشت الدول في شخصية الامبراطورية الرومانية في تلك الفترة ، وقد ساعد هذا التلاشي ظهور المسيحية واتخاذها كديانة رسمية في القرن الرابع ، وقد سعت الكنيسة الرومانية انذاك الى التبشير بالرسالة المسيحية للعالم على مبادئ السلام بين الشعوب واقامة العلاقات التي تخدم هذه التوجهات على قاعدة الخضوع لله ؛ الا ان فكرة المدينة العالمية اقتصررت انذاك على العالم المسيحي ليس الا ، ولم يطل الزمن حتى انتشرت الحروب في القرون الوسطى وتبين ان حكم الشعوب بالقانون الذي فرضته الامبراطورية الرومانية بالقوة غير قادر على استيعاب مصالح الشعوب وتطلعاتها ، الامر الذي ادى الى تفكك الامبراطورية الى اقطاعات يحكمها الامراء واصحاب السلالات العريقة في اوروبا .

ان فكرة حكم العالم في قانون واحد كان مغايرا تماما للواقع وغير قابل للتطبيق وهذا ما اكدته احداث تلك الفترة والظروف التي مرت بها ، وكانت ضربة قاسية لفكرة الحكومة العالمية ، حيث انتقلت الامور من حكم الامبراطورية الموحدة الى الامارات الاقطاعية ؛ بكلام آخر من من مرحلة التوحد في الحكم الى مرحلة التفتت والتشتت و المزيد من الحروب التي طالت فيما بعد العديد من الاقطاعات والشعوب التي سبقت حكما تحت سلطاتها .

2 – عهد الاسلام

ان انهيار فكرة الحكومة العالمية تحت وطأة العديد من الظروف ، عادت للظهور مجددا وبقوة اثر ظهور الديانة الاسلامية بمعتقداتها التي تفسر مختلف مظاهر الحياة الدينية والدنيوية، وبكلام آخر ان الاسلام الذي اعتبر دين ودنيا قد اعاد فكرة الحكومة العالمية الى الظهور على قاعدة ان لا فرق بين عربي واعجمي الا بالتقوى ، وبالتالي فان حكم الشعوب لا يخضع لاي مقاييس سوى الايمان بالدين الحنيف الذي ابرز المساواة والعدالة الاجتماعية وغيرها من هموم الحياة الاجتماعية للجماعة والفرد ، وقدم عبر مفكريه ومجتهديه وعلمائه شتى اصناف العلوم والبدائل التي تتيح للاسلام بأن يكون نموذجا لحكم ما ، وقاعدة لعلاقات اجتماعية داخلية كما لعلاقات دولية ذات اطر وقوانين خاصة .

وكما ان لكل امة ودولة وعصر ظروفه الخاصة ، فان للدولة الاسلامية التي ترامت في شتى بقاع العالم وتمكنت في فترة وجيزة من تقديم بدائل هامة في مختلف المجالات ، فان ظروفها داخلية وخارجية ادت فيما بعد الى الانتقال بفكرة الحكومة العالمية او النظام العالمي وفقا للمنظور الاسلامي ، الى واقع معاش آخر وهو العلاقات الدولية في مفهوم الدولة الاسلامية - العربية القائم على انقسام العالم الى معسكرين دار الاسلام ودار الكفر .

3 - نتائج هذه الحقبة

اذن ، يلاحظ ان الفترة التي سبقت القرن السابع عشر كانت فكرة النظام الدولي من الافكار والاحلام الوردية ، ذات الطابع المثالي غير القابل للتطبيق بفعل العديد من الاسباب والعوامل الذاتية والموضوعية والفكرية وغيرها.

فالفلسفة الرواقية ومن اتبع هديها فيما بعد على وقع مبادئ القانون الطبيعي لم يتمكن من انجاح فكرته باعتبارها من عالم المثل بامتياز ومن الصعب ان تمت الى الواقع بصلة ، فيما الطروحات والافكار الاخرى اتت نتاج الغزوات والحروب والاحتلال والاضعاج لتبرير جميع هذه القضايا غير الشرعية ، وتلاشت مع تلاشي قواها وعوامل قوتها وبطشها ، فيما العقائد والاجتهادات والتفسيرات الاخرى جاءت نتاج معتقدات دينية لم تصمد انداك بفعل عدم تمكنها من ابقاء سيطرتها على الشعوب التي فتحتها كما حدث في عهود الدولة الاسلامية - العربية اولا ومن ثم حقبة الحكم العثماني لاحقا.

وأيا يكن الامر من هذا الفشل ، فان جملة ملاحظات يمكن ان تطرح ابرزها :

أ - ان أي فكرة لوحدة عالمية قائمة على قاعدة العقيدة الدينية لم تثبت صمودها حتى الآن ، لاسباب كثيرة من بينها ، انه من الصعب احتواء جميع هذه الشعوب والامم بمختلف عقائدها وتصوراتها الى مشاريع ذات خلفية تتعارض مع معتقداتها ومفاهيمها وحتى تتناقض الى مستوى استحالة اللقاء على بعض المسائل الاساسية بالنسبة لكل منها، وفي التاريخ القديم كما الحديث مختلف الادلة والبيئات ذات الصلة بالموضوع.

ب - ان محاولة تصوير هذه الافكار من قبل اصحابها على انها عالمية ، لهو في الواقع غير ذلك ، فان مجمل الافكار والمشاريع التي ظهرت كانت بمجملها بعيدة كل البعد عن العالمية وكانت نتاجا للجغرافيا والتاريخ اللذين انطلقا منه .

ج - لقد كانت فكرة النظام العالمي في مختلف تجلياته المبكرة وغير المكتمل واقعا نتاج مبدأ القوة وليس أي شيء آخر ، فلا الشرعية مهما اختلفت تسمياتها وخلفياتها قادرة على تغطية وتبرير أي امر قائم، ولا العقيدة مهما اختلفت انتماءاتها ومفاهيمها كانت قادرة على استيعاب ما يوجه باسمها تبريرا او دفاعا عن عمل او وجهة نظر او أي امر آخر .

البند الثاني : مرحلة النظم المؤسساتية القائمة على اسس القانون الوضعي

ان مرحلة حكم الاقطاعات والامارات التي سادت اوروبا في القرون الوسطى وما احاط بها من ظروف ، اسست لحروب فيما بينها ناهيك عن الثورات الداخلية في بعض الدول والتي اثرت بشكل كبير على مسار العديد من الامور لا سيما في مجال العلاقات الدولية آنذاك ، ولو ان الامر كان منظورا من الوجة الاوروبية تحديدا .

ان المفصل الاساس في تلك الحقبة يبدو جليا فيما اقرته معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي جاءت بعد سلسلة من المنازعات والحروب الطاحنة، فهي وان وضعت حدا ولو مرحليا لبعض القضايا الاوروبية فقد اسست لنوع جديد من العلاقات القائمة على قاعدة التعاون المشترك بدلا من سياسة القوة والاضعاع والسيطرة ، وعلى الرغم من ان جميع المشاركين فيها هم اوروبيون وان جوهرها ومضمون احكامها كانت للقضايا الاوروبية ، الا ان ما آلت اليه الامور بطبيعة الحال امتداد مفاعيلها الى خارج النطاق الجغرافي لاوروبا لما لهذه الدول الاخيرة من امتدادات استعمارية خارج القارة ، وبهذا المعنى ، وان كان الامر يبدو اقليميا وتحديدا اوروبيا فان اهدافه ومفاعيله طاولت مناطق جغرافية مما اسس كما اسلفنا لبداية نوع من النظام الدولي .

ان ما يميز معاهدة وستفاليا في تلك الحقبة العديد من الامور ابرزها :

- انها المعاهدة الاقليمية الاولى ذات الطابع والامتداد الدولي للاسباب السالفة الذكر.
- لقد اعطت اضافات جديدة هامة على مفهوم المعاهدات ومضمونها، ان لجهة النظرة لحل القضايا الخلافية عبر احلال مفهوم التوازن كما اسلفنا ، أي بمعنى اعطاء الحق لأية دولة التدخل ضد أي دولة تجرؤ على الخروج عن التوازنات المطروحة.
- كما اعطت بعدا آخر في مجال القانون الدولي ، اذ وضعت القواعد لتدوين القوانين والمعاهدات الدولية الملزمة للاطراف الموقعين عليها.

ان تاريخ الشعوب والدول متغير بتغير الظروف التي تحكمهما، وبطبيعة الامر فان ما رست عليه معاهدة وستفاليا لم تبق على ما كانت عليه ، فلم يمض وقت طويل حتى عصفت باوروبا مجددا العديد من المتغيرات ، متأثرة بالفكر العارم الذي اشاعته الثورة الفرنسية سنة 1789 التي قلبت الكثير من المفاهيم وغيرت الكثير من القيم في اوساط الشعوب والمجتمعات الاوروبية الراضحة تحت حكم الاقطاع والامراء ، وبمعنى ساد تياران اساسيان :

الاول قاده الفكر التحرري متأثرا بما نادى به الثورة في فرنسا .

الثاني قادته الاقطاعات المحافظة والمنادية بابقاء التوازنات المعهودة على ما هي وفي احسن الاحوال السعي الى توازنات جديدة لمصلحتها .

وكما الامر بعد كل جولة من الحروب التي تؤدي الى تحالفات وموازين جديدة ، كانت هزيمة نابليون مناسبة هامة لاعادة صياغة الواقع الاوروبي من جديد على قواعد واسس تراعي المتغيرات الحاصلة على الارض .

ولذلك تداعت الدول المنتصرة الى عقد مؤتمر فيينا الذي اسس لمرحلة جديدة ايضا من النظام الدولي ، اما ابرز ما اتت به معاهدة فيينا لسنة 1815 التالي :

- اعادة التوازن في اوربا عبر اعادة العروش الى "اصحابها" وتقسيم الاراضي الاوروبية مجددا .
- اعادة الملكية الى بروسيا والنمسا، وتوحيد السويد والنرويج في اتحاد فعلي .
- ضم بلجيكا الى هولندا في مملكة قوية بمواجهة فرنسا .
- ازالة بولندا عن الخارطة الجغرافية - السياسية لاوروبا وتوزيعها بين روسيا وبروسيا والنمسا .
- وضع سويسرا في حياد دائم .

ان الاجراءات المقررة في معاهدة فيينا وان كانت ذات طابع جغرافي اوروبي ايضا كما حدث مع معاهدة وستفاليا ، الا انها تشترك ايضا معها في المدى الذي يمكن ان تصله مقرراتها ، بحيث تطاول قضايا ومواضيع خارج القارة والتي لها صفة العالمية بشكل او بآخر .

ان معالم النظام العالمي الذي ساد في تلك الحقبة تطور عمليا واتخذ اشكالا اكثر وضوحا عبر سلسلة المعاهدات التي ابرمت لاحقا بين الدول ، فعلى سبيل المثال لا الحصر :

- معاهدة باريس لعام 1856 التي شملت احكامها الدولة العثمانية ايضا ، اذ لم يعد الامر مقتصر على الدول الأوروبية فقط بل تعداها ليشمل دولا خارجها ، وبمعنى لم يعد الامر مقتصر على الدول ذات الطابع والديانة المسيحية بل شملت ايضا غير الدول المسيحية الديانة .
- سلسلة من المعاهدات بين الاعوام 1864 و 1867 في جنيف تناولت قضايا جرحي الحرب والمدنيين تحت الاحتلال وغيرها ...
- اتفاقات لاهاي لسنتي 1899 و 1907 المتعلقة بقواعد الحرب والسلم والحياد ، وسبل حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

ان القراءة الدقيقة والهادفة الى التاريخ تثبت ان أي نظام عالمي هو نتاج المنتصر في الحرب ، كما تثبت ان ايا من الانظمة العالمية التي مرت عبر التاريخ لم تدم ، بل كانت عرضة لتغيير مستمر ؛ وبطبيعة الامر فان ما يسود اليوم هو متغير غدا .

ان سلسلة المعاهدات السالفة الذكر لم تتح للنظام الذي انشأته ان يدوم طويلا ، فسرعان ما انقلب موقع المعاهدات على توافيقهم ، وجرت اوسع عمليات التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسادت المصالح الخاصة مكان التعاون ، والاطماع الاقليمية وحروبها مكان حل النزاعات بالطرق السلمية ، باختصار لم تنتج الدول الأوروبية نظاما عالميا الا وبدأت هي نفسها في الاتجاه الذي سيلغيه مجددا ، وهذا ما كان ، حيث كانت ظروف ومقومات الحرب العالمية الاولى تتحضر بوتيرة متسارعة ، وهكذا لم يأت منتصف العقد الثاني من القرن العشرين الا وكانت الحرب قد اشتعلت لتغير مفاهيم وقيم وانظمة بنتائجها .

البند الثالث : النظام الدولي المتعدد الاقطاب باشراف عصابة الامم

ان حروب اوروبا المستمرة لم تكن في الحرب الاولى من القرن العشرين كسابقاتها ، بل اتخذت صفة العالمية بامتياز ، اذ جمعت في اتونها الكثير من الدول والشعوب خارج القارة الأوروبية ، كما وان نتائجها امتدت الى خارجها ، ليصبح النظام الذي رست عليه اتفاقات الصلح عالميا .

واذا كان الامر يظهر بهذه البساطة كون النظام الذي فرض هو نتاج المنتصرين والمحتوى القانوني لمصالحها ، فان لهذا النظام العديد من المظاهر التي تستحق الوقوف عندها وابرزها :

- اضافة الى ارتكاز هذا النظام على مبدأ قوة المنتصر ومصالحه فان المعاهدات الخمسة التي اعتبرت ركيزة النظام العالمي انذاك ، اعطيت صفة الدولية والالزام ، بحيث اصبح من مصادر القانون الدولي تلك المعاهدات وما جاء فيها .

- ان التغييرات الحاصلة نتيجة لمعاهدات الصلح وخصوصا تلك المتصلة بالجغرافيا السياسية لاوروبا تعكس هواجس الدول المنتصرة وتطلعاتها في اوروبا نفسها وفي خارجها ايضا، فاضافة الى اعادة استقلال تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وفصلهما عن الامبراطورية النمساوية ، واعادة بولونيا الى الخارطة

السياسية الأوروبية ، فان مبدأ تشكيل الدول على اساس قومي طاول ايضا القوميات التي خضعت للحكم العثماني باستثناء البلاد العربية ، التي تجزأت بدل من توحيدها قياسا على ما جرى في غير منطقة .

- ان ابرز ما انجزته الدول المنتصرة في سياق تظهير النظام الدولي على اساس شرعية وفقا لمصالحها، هو تأسيس عصبة الامم وانضمام العديد من الدول الفاعلة اليها (رغم بقاء الولايات المتحدة خارجها) واعطائها صفة الاشراف على النظام العالمي ، اضافة الى انشائها ضوابط تحكم العلاقات الدولية .

- ورغم الآمال الكبيرة التي علق عليها ، فان عصبة الامم التي اوكل اليها مهمة الاشراف على النظام العالمي كانت تحمل في طياتها اسباب فشلها وانهيائها لاحقا؛ فعلى الرغم من المهمة العسيرة التي انيطت بها لم تعط الصلاحيات الكافية لها ، فاجراءاتها توصيات ليس الا ، وليس بمقدورها فرض أي قرار تمليه مصلحة النظام العالمي حتى ولو كان من منظور الدول المنتصرة، اضافة الى ذلك ان بقاء الولايات المتحدة خارجها ، وانسحاب المانيا منها بعد دخولها اليها ، قد ولد الانطباع بأن النظام العالمي الذي ساد انذاك ، كان في الواقع متكئ على قدم عرجاء وليس بمستطاعه المضي كثيرا .

- ان احد المرتكزات التي قام عليها النظام العالمي انذاك هو توازن القوى في عالم متعدد الاقطاب ، ومن الطبيعي عند اختلال التوازن سيختل النظام القائم وهذا ما حدث عمليا بعد فترة وجيزة من الزمن ، الامر الذي اسس للحرب العالمية الثانية .

البند الرابع : الثانية القطبية في ظل الامم المتحدة

اذن لاسباب السالفة الذكر ، ولاسباب متنوعة ومتعددة اخرى انهار التوازن في القوى الدولية ، ونشأت معتقدات وافكار جديدة كانت نتيجة الضغط الهائل الذي مورس على الاطراف المهزومة ومنها المانيا ، الامر الذي ادى الى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، والتي اتت بنتائج قلبت العديد من الامور رأسا على عقب ، وأدخلت مفاهيم جديدة ومصطلحات كثيرة في سياق تنظيم النظام الدولي بعد الحرب .

ففيما كانت الحرب العالمية الثانية مستعرة كانت دول الحلفاء تخطط لما بعد الحرب ، وتطرح تصوراتها للنظام الدولي الذي ستبنيه على خلفية انتصارها الموعودة ضد دول المحور (المانيا، ايطاليا، اليابان) ، ولهذا عقدت اولى اجتماعاتها في كانون الثاني 1941 وتكررت اللقاءات فيما بعد حيث تمت اجتماعات في الدار البيضاء (المغرب) وكيبك (كندا) وباريس (فرنسا) ولندن(بريطانيا) وفي دومبارتن اوكس(واشنطن – امريكا) ، وكانت نتائجها الاساسية الاتفاق على تأسيس هيئة دولية تحل مكان العصبة وتسدن اليها مهام الاشراف على النظام الدولي المزمع انشاؤه .

ان الصلاحيات التي اعطيت لهيئة الامم المتحدة تعكس بوجه اوبآخر النظرة التي سينطوي عليها النظام العالمي الجديد بصرف النظر عن نجاحها او فشلها .

ان احد المهمات الرئيسية المسندة الى الهيئة هي حفظ الامن والسلم الدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وانماء العلاقات الودية بين الدول ، ومعاملة جميع دول العالم بمساواة وعدالة ، وبالتالي ان السياق العام الذي حاول الحلفاء ابرازه هو العديد من الامور وابرزها :

- ان النظام العالمي بعد الحرب العالمية هو برعاية وعناية هيئة الامم المتحدة ، وتحديد مجلس الامن الذي انيط به حماية السلم والامن الدوليين ، بل التدخل حتى بالطرق العسكرية لفرضه اذا دعت الضرورة ذلك .

- وعلى الرغم من ذلك ، أي اظهار الصلاحيات الواسعة لمجلس الامن ، الا ان الامر لا يدعو كونه سوريا من الناحية العملية باعتبار ان المسيطر على القرار الفعلي لمجلس الامن هو الدول الخمس الكبرى ، أي ان النظام العالمي في هذه الفترة هو عمليا نتاج هذه القوى وعلى شاكلة وقدرة هذه الدول نفسها .

- ان افساح المجال لكل الدول المستقلة الدخول في عداد الامم المتحدة هو في الواقع ، محاولة اسباغ العالمية على المنظمة الدولية وبالتالي ربط هذه الدول بمواثيق ومعاهدات من الصعب الافلات منها بسهولة ، وهذا ما حدث فعلا عبر شبكة المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة الدولية .
- ان التوسع القاعدي لعداد الدول في تركيبة النظام العالمي وتحققها حول الاحلاف وخصوصا بين المحورين الاساسيين ، ادى الى انقسام واضح على المستوى العقائدي والسياسي والاقتصادي بين الدول ، الامر الذي انعكس سلبا على النظام العالمي في ظل الامم المتحدة ، وجعل هذا النظام اداة بيد الدول المؤثرة فيه من الناحيتين العسكرية والاقتصادية .
- ان حصر التنافس عمليا بين واشنطن وموسكو انذاك على قيادة النظام العالمي، ادى عمليا الى تهميش كل القوى الواعدة للمنافسة معهما ، وبالتالي ظلت جميع الاطراف الاخرى دولا تابعة بصرف النظر عن قوتها وقدرتها التي تبدو بانها لا يستهان بها (كنموذج اليابان والمانيا وايطاليا ومجموعة الدول الاوروبية كفرنسا وبريطانيا شركاء الحلفاء في الحرب).
- ان تبدل ثوب النظام العالمي في حكم الشعوب والامم لم يغير في الامر شييء يذكر ، فبعد الحرب العالمية الاولى استفادت بعض القوميات الاوروبية في انشاء كياناتها السياسية ، بينما لم يكن تحرر بعض دول العالم الثالث بعد الحرب الثانية وفي ظل النظام العالمي المستجد امرا جديدا ، فعمليا انتهى حكم الاستعمار المباشر ليحل مكانه الاستعمار الاقتصادي غير المباشر ، وبذلك لم يكن النظام العالمي في ظل الامم المتحدة النظام المنشود خصوصا للدول النامية .
- ونتيجة لما سبق ، فبدلا من رعاية هذه الدول وفقا لمنظور واهداف الامم المتحدة ذات الصلة بالتنمية للشعوب والدول ، فقد زاد التنافس بين الاطراف الفاعلة في النظام العالمي على استغلال ثروات الشعوب والدول وبطرق غير مشروعة تحت مبررات وحجج متعددة ومتنوعة .
- ان التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين قد اثر بشكل مباشر على سلوك العلاقات الدولية بين الدول ، سيما وان هذه التكنولوجيا قد استخدمت بشكل مباشر في القضايا العسكرية والاستراتيجية منها ، وواقعا كان احد اسباب انهيار هذا النظام على قاعدة التنافس الحاد بين قطبي النظام وعدم تمكن احده من مجارة الآخر .
- ان الاسباب والآثار المذكورة قد افرزت العديد من القضايا ذات الصلة باوضاع النظام العالمي والتي تعتبر في نفس الوقت احد سماته التي رافقته حتى انهياره والتي لم يوجد لها الحلول المناسبة ، اما ابرزها فهي :
- السياق المحموم على التسلح والذي يعتبر بوجه من الواجه عدم ايمان الدول بهذا النظام وعدم الائتمان له، الامر الذي ادى الى استنزاف المداخل الضخمة للعديد من الدول والذي اثر بدوره على التنمية الاقتصادية- الاجتماعية لمعظم الدول ان كانت في المحور الاشتراكي او الرأسمالي ، وكذلك في دول العالم الثالث .
- ان ازدياد وتيرة التسلح في العالم وخصوصا النوعي منها ، ادى الى تفكير العديد من الدول بامتلاك الاسلحة غير التقليدية ، لا سيما الدول النامية ، مما تسبب بانواع جديدة من اختلالات التوازنات الاقليمية وبالتالي ظهور الحروب مجددا التي غالبا ما تركت آثارا على مستوى النظام العالمي.
- ظهور حروب الواسطة بين الدول الكبرى على اراضي دول العالم الثالث ، حيث امتدت جغرافيا وتاريخيا في مختلف المناطق الحساسة في العالم والنماذج عليها كثيرة .
- انتقال الحرب الباردة بين المعسكرين الى اروقة الامم المتحدة وكان سببا اضافيا ورئيسا في افشال عملها في نطاق النظام العالمي الجديد ؛ لا سيما تدخلها في الازمات ذات الشأن الذي يهدد الامن والسلم الدوليين وهو موضوع اختصاصها واساس اطلاقها .

البند الخامس : مراحل الحرب الباردة وانتهاؤها

ان السمة الخاصة التي طبعت النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية هي الثنائية القطبية التي وُلدت الحرب الباردة بين القطبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، وقد تميزت هذه المرحلة آنذاك بثلاث مراحل من العلاقات المتوترة الى التفاهم وانتهاء بالتعاون الذي سبق مرحلة انهيار الحرب الباردة وزوال نظام الثنائية الى النظام الاحادي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية .

- المرحلة الاولى

التي غطت فترة الخمسينات من القرن الماضي حيث بلغ الصراع ذروته بعد التحالف الذي جمع اقطابه ابان الحرب الثانية، فأنشأت موسكو حلف وارسو عام 1945 وتبعتها واشنطن بالحلف الاطلسي عام 1949 وشهد هذا العقد حربين اقليميين ذات دلالات دولية ، وهما الحرب الكورية التي قادتها الولايات المتحدة تحت ستار الامم المتحدة مستغلة غياب المندوب الروسي لاستصدار قرار انشاء القوة العسكرية ، والثاني حرب السويس التي قادتها فرنسا وبريطانيا واسرائيل ضد مصر وبتشجيع اميركي مبررا بحماية الممرات الدولية وامن ممرات النفط في المنطقة .

- المرحلة الثانية

التي شهدت نوعا من الانفراج بفضل السياسة التي اعلنها الزعيم السوفياتي انداك خروتشوف امام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي اعلن فيه التخلص من الحرب كوسيلة لحل النزاعات والاستعاضة عنها بالمفاوضات، واحترام سيادة الدول والحث على العلاقات الودية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعمل على التنمية الاقتصادية على اساس المساواة .

وعزز هذا الاتجاه في العلاقات الدولية الاسلوب الذي تم فيه حل ازمة الصواريخ الكوبية عام 1962، ومقررات مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة عام 1964 ومقررات الامم المتحدة عام 1965.

- المرحلة الثالثة

التي شهدت المزيد من الانفراج والتفاهم في عقدي السبعينيات والثمانينيات اثر انتهاء حرب فيتنام ، وكرس هذه الاجواء جو التفاهم بين الرئيس الامريكي نيكسون والسوفياتي بريجنيف على الكثير من القضايا العالقة بينهما، واللافت في هذه المرحلة اهتزاز صيغة النظام العالمي بين القطبين اثر بروز الصين كمشروع قطب ثالث ومؤثر، اضافة الى ظهور الوحدة الاوروبية بعد طول انتظار من طليعة مشجعيها البارزين فرنسا .

البند السادس : انهيار ثنائية القطبية في النظام العالمي

منذ منتصف الثمانينيات بدأ التأكيد ان شيئا ما سيحل محل النظام العالمي القائم ، ذلك يعود بالدرجة الاولى الى العديد من الاسباب المتعلقة بوضع الاتحاد السوفياتي الداخلي من جهة وازمة النظام الرأسمالي وتطوره المطرد والمتسارع ، والسباق على التطور التكنولوجي للاغراض الاستراتيجية ذات الصلة بالهيمنة الدولية ، اضافة الى العديد من العوامل الذاتية في الدول ذات الصلة بتوجهات النظام العالمي ، اما ابرز هذه المعطيات فقد بدت في المظاهر التالية :

- ان وصول ميخائيل غورباتشوف الى السلطة في الاتحاد السوفياتي وتبنيه سياسة البروسترويكا و الغلاسنوست (الاصلاح والانفتاح) كانا العاملين الاساسيين في اهتزاز هبة الاتحاد على المستويين الداخلي والخارجي، الامر الذي ادى الى انهياره وتفتته الى دويلات ضعيفة تتكى على المساعدات الدولية ذات الشروط السياسية .

- ان الوضع الاقتصادي للاتحاد السوفياتي انذاك لم يعد يسمح له بمزيد من التدخل في الشأن الدولي ، وكذلك تقديم المساعدات لكتلته الاشتراكية الذي اعتبر بمثابة الاسفين الاول في نعش الاتحاد، اضافة الى تخلفه عن مواكبة التطور في مجال التسلح لا سيما الموضوع المتصل بحرب النجوم .
- ازمة الـرأسـمـالـة الجـديـدة المتعـطـشة الى الاسواق الجديدة بعد التخمة في الانتاج وركود في التسويق، الامر الذي ضاعف من جهود تسريع التشجيع على محاولة التغيير الجذري لمنظومة الافكار والمعتقدات السائدة ومنها الايديولوجية الماركسية .

الفصل الثاني

خصائص النظام الدولي الجديد

القسم الاول : القطبية الأحادية Uni-polarity:

السمة الأساسية هي هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي (الى حد ما) من الناحية السياسية والعسكرية ، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة الى كل الحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة.

1 – ان هيمنة الولايات المتحدة الاميريكية تبدو على مستويات متعددة :

على المستوى السياسي :

قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث 11 سبتمبر ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة

تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تنبؤاً مكاناً يليق بقوتها .

□ على المستوى

العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنوية والاقتصادية الكبيرة ، مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الإلكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات وغيرها ... كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو، إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط- كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية.

□ على المستوى الثقافي

نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديداً، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكابوي.

□ على المستوى الاقتصادي

فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا، خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي.

2- تعدد الفاعلين الدوليين:

بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، كما يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف عاملاً جديداً كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب، فقد خرج الإرهاب من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقوماته

الذاتية واستقلاليتها وكثير من الجماهير المتعاطفة معه ، وهناك أيضا تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة.

3- تعدد الدول:

يتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة 51 دولة من بينهم أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء 203 دولة تشمل جميع القارات، ومن ثم سقط مفهوم الاجماع حول الأولويات الدولية.

ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الإستقطاب Polarization ، حيث يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديدًا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد الى الواجهة عدد من المتنافسين العالميين الصغار كـ الهند واليابان الى الساحة الدولية وعودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا الى حلبة النفوذ الدولية كذلك كدول متحدية ومنافسه للولايات المتحدة الاميركية ، وهو ما سيحول النظام الى نظام تعددي أكثر من ميوله الى نظام ثنائي القطب ، ولكن سيكون أقرب الى التعددية القطبية الفضاضة منه الى المحكمة ، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلا من تكتلات.

وفي مقال للكاتب "دانيال دريزنر" تحت عنوان "ما بعد النظام العالمي الجديد" أو "جديد النظام العالمي الجديد The New New World Order" والذي نشرته مجلة Foreign Affairs 2006، حيث يوضح أن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن لأمریکا غض الطرف عنها. وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية؛ لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب ، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي.

4- وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي:

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في

الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

إلا أنه بعد أحداث 11 أيلول تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية ، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن .

أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فإن التوجه الدولي العام هو ضبط مثل هذه الأسلحة، خصوصاً وأن اتفاقية [ستارت2] START2 بين الولايات المتحدة وروسيا في العام 1993 قضت بتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية. وهناك تعاون روسي - أميركي لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. على أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، من العلامات البارزة على انتشار السلاح النووي وبقاء المخاطر المهددة للإنسانية.

وفي نفس الوقت عقد مؤتمر الانتشار النووي في نيويورك لضبط المخزون النووي وتقنيات استعماله الحربية والغرض المباشر من هذا المؤتمر هو ضبط المخزون النووي في دول الاتحاد السوفياتي السابق لمنع تسربه إلى الشبكات المعادية، وفي الوقت نفسه التضييق على الدولتين غير الخاضعتين لهذه المنظومة (إيران وكوريا الشمالية) لمنع تسريهما التقنية والمواد لأطراف ما.

5- تجاهل دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:

ثمة مشاهد عن تجاهل القانون الدولي العام، أو عن التناقض في تطبيق قواعده في غير منطقة من العالم، سواء بالنسبة لحقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير... ، حيث نجد ازدواجية في المعايير وتجاوزات عديدة في مفهوم حقوق الإنسان ، فحصار العراق على مدى سبع سنوات سبب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين. هذا رغم احتجاجات الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية، المناهية للقانون الدولي ، كما سبب حظر التجارة الأميركية المضروب على كوبا زيادة معدل الوفيات ، وانتشار الأمراض التي تحملها المياه، وفي فلسطين تستمر انتهاكات القواعد الدولية من خلال الأوضاع المأساوية للمساجين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية .

6- تآكل سيادة الدول :

في الوقت نفسه تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم، ويعود تراجع مكانة الدولة في العلاقات لعدة عوامل أهمها:

□ بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية.. الخ.

□ التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.

□ التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة، ما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون. وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من سيطرة الدول على عملها أمراً غير واقعي، إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق.

7- استمرار عدم التوازن في القوى:

نلاحظ أن مجلس الأمن الدولي لا يزال يعكس موازين القوى السائدة منذ مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب الباردة، فما زالت الدول تستخدم حق الفيتو إلا أنه برز النفوذ الأميركي في قرارات هذا المجلس، انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فالقرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب "الفيتو السوفياتي".

8- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية:

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي:

□ أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

□ وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

□ تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: الناقتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، و ابيك... الخ.

9- الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة:

من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى ، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلا من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوروبية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية إلا أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى . ولعل نموذج الوحدة الأوروبية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها ، إلا أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها .

10- الثورة التكنولوجية:

من السمات المميزة لهذه المرحلة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغيير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية.

وننتج عن ذلك عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافياً.

11- خاصية اللاتجانس:

فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

□ حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

□ العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.

□ وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

12- تصاعد التوترات والصراعات:

فقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديداً ، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالأحتراس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث، مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية بأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية مثل باكستان، الصومال، رواندا بروندي، رواندا وحاليا العراق وأفغانستان... ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية... وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى.

كما تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة فقد شنت حملة عسكرية على العراق سنة 1991 أعقبها حصار اقتصادي ساحق إلى غاية سنة 2003، لتعود الولايات المتحدة وحلفائها إلى احتلال العراق دون موافقة الأمم المتحدة. كما تدخلت عسكرياً بشكل منفرد في الصومال خلال سنتي 1992-1994. وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا، كما شنت حرباً عسكرياً بغطاء أممي على أفغانستان في سنة 2001 وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضعوط التي تشنها ضد إيران وكوريا الشمالية وسوريا وغيرها .

ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية وتسهيل قيادة هذه المناطق الإقليمية للدول التي تقبل بالزعامة الأمريكية وتقبل أن تكون حليفة للولايات المتحدة الأمريكية؛ بحيث تتولى هذه الدول ضبط الأوضاع في هذه المناطق مما لا يضطر الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في كل صغيرة وكبيرة في العالم ما سيترتب على ذلك من تكاليف مالية وبشرية لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تحملها.

ختاماً ومن خلال استعراض أهم خصائص النظام الدولي الجديد في مرحلته المعاصرة يتبين أننا على أعتاب مرحلة جديدة تبدو فيها الولايات المتحدة بيدها خيوط التأثير الدولي إلا أنها في الوقت نفسه تؤمن بضرورة إفساح المجال للقوى الصاعدة إقتصادياً لا لتزاحمها في مجال الصدارة بل لاحتوائها وطيها في ركابها والأيام القادمة ربما تكشف عن ملامح مرحلة جديدة من النظام الدولي تشهد نوع من القطبية المتعددة ولكن من طراز مختلف.

القسم الثاني : مقومات الهيمنة الأمريكية

ان اتجاه العالمية في الدور الاستراتيجي الأمريكي ارتبط اساساً عند العديد من الادارات الامريكية المتعاقبة بتنمية الاستراتيجية الدولية لدى الولايات المتحدة ، حيث أُعتبر ذلك من الثوابت الاساسية في السياسة الخارجية الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بدايات العقد الاخير للقرن العشرين ومع ادارة جورج بوش (الاب) والتي كرست الهيمنة الامريكية بعد حرب الخليج الثانية . وتستند الاستراتيجية الاميركية وترجع الولايات المتحدة على قمة العالم الى قوتها الشاملة رباعية الابعاد والتي تركز في اغلبها على تفوق القيم الليبرالية في اعقاب الحرب الباردة وتتمثل هذه الابعاد في:

1-التفوق العسكري العالمي.

2-الدور الاقتصادي العالمي.

3-الاجاذبية السياسية العالمية.

4-الجذب الثقافي الفكري العالمي .

1/التفوق العسكري العالمي:

ان عودة الولايات المتحدة للعزلة والتفوق بعد الحرب العالمية الاولى لم يمنع عودتها مجدداً للساحة الدولية وكسرهما لحاجز العزلة خلال الحرب العالمية الثانية فنتيجة للهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور بجزر هاواي في الساحل الشرقي للولايات المتحدة في العام 1941 م اعلنت واشنطن الحرب على اليابان حيث اصبحت طرفاً في تلك الحرب رغم محاولاتها تحاشي ذلك باعلان المانيا وايطاليا الحرب على واشنطن رداً على اعلان الاخيرة الحرب على اليابان حليفة كل من ايطاليا والمانيا .وقد كان لدخولها الحرب واستخدامها السلاح النووي للمرة الاولى في التاريخ ضد اليابان الاثر البالغ في حسم الحرب لصالح الولايات المتحدة وحلفائها 40 .فالنتقم العسكري للولايات المتحدة آنذاك قاد لحسم نتيجة الحرب لصالحها وحلفاؤها في اوربا ، وهو الامر الذى استندت اليه هيمنة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 41 .

ان بروز العامل الايدلوجي في الصراعات الدولية في فترة الحرب الباردة وظهور الاسلحة النووية احدث تغيرات هائلة على صورة النسق الدولي في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تبدلت صورة ميزان القوى من توازن القوى المتعدد الى توازن القوى البسيط في ظل النسق العالمي ثنائي القطبية 42 ويرى رديتشارد نيكسون احد الرؤساء الامريكيين السابقين في عقد السبعينيات " : ان الولايات المتحدة تمتعت بالتفوق النووي لمدة 30 عامًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف السبعينيات ، وكان هذا العامل الاساسي الذى يردع السوفيت عن شن حرب في اوربا وعندما كان تفوقنا عظيمًا قدمنا خدمة ايضا كرادع قوي ضد العدوان السوفيتي في مناطق اخرى "، ثم يواصل تبريره للتفوق العسكري للولايات المتحدة بأن " التفوق في ايدي قوة دفاعية هو ضمان للسلام ، كما ان التفوق في ايدي قوة هجومية يشكل تهديدًا للسلام 43 ."

ومع بروز ورقة الشيوعية بررت الولايات المتحدة سعيها لبناء قوة عسكرية هائلة وتدخل في كل انحاء العالم 44 ، لمواجهة خطر المد الشيوعي وحماية مصالحها في دول العالم ، وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط النفطية . وبنهاية الحرب الباردة استندت الاستراتيجية الامريكية للهيمنة على التفوق العسكري لضمان نصرها في اي حرب او القيام بمهمة الردع وكونها الدولة الوحيدة التى تعطي لنفسها حق التدخل في شئون العالم والهيمنة على المسرح السياسي ، يصبح وجود ترسانة عسكرية قوية ومعززة الوسيلة الاكثر فعالية لضمان هذه الهيمنة 45 .كما يمثل الانتصار الذى تحققه في مجال التسليح في السوق العالمي والدور الذى تلعبه صادراتها العسكرية احدى اهم الحجج الدعائية لصالح تفوقها العسكري ، واحدى

الوسائل الاكثر فعالية لاجتذاب خصومها ان وجدوا لاتخاذ موقف ردع ذاتي ، اضافة لذلك ان هذه التجارة هي طريقة استثنائية للسيطرة ومتابعة ترسانات الدولة المشتريّة ومعرفة ما تملك كمًا ونوعًا. وهكذا يستند النظام العالمي الجديد على التفوق العسكري الامريكي في نطاق التحالف الغربي من اصحاب الصناعات العسكرية وعلى حلفاء الولايات المتحدة واتباعها الذين يؤمنون بدعمها ويقبلون بتفسيراتها للشرعية الدولية حسب مصالحها .وقد جاء تقرير صادر عن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) والذي نشرته مجلة نيويورك تايمز بتاريخ 8 آذار 1992 واعدته لجنة رسمية ترأسها الامين المساعد للشؤون السياسية في وزارة الدفاع بمشاركة عدد من المختصين من مجلس الامن القومي الامريكي مع عدد من المستشارين للرئيس الاسبق جورج بوش (الاب) "... يجب ان تبقى الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وعليها ان تمتلك الوسائل القادرة على منع اعادة بناء اي قوة عظمى في الشرق الاقصى ، كما يجب عليها ان تمنع حلفاءها من معارضة هيمنتها او مقاومتها ، لكي تحتفظ بالسيادة حصراً وبشكل مطلق وعلى ان تكون قادرة على التدخل في اي مكان من العالم .في الوقت نفسه يجب ان يكون هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة اقناع خصومها المحتملين ان لا يطمحوا بالقيام بدور كبير، شريطة ان تكون القوة العسكرية التي يجب ان تستند اليها هذه السياسة كافية لردع اي امة او دولة او مجموعة من الامم او الدول التي يمكن ان تتجرأ على تحدي سيادة الولايات المتحدة وتفوقها وهيمنتها او ان تتسبب في تهديد النظام الاقتصادي الراهن ."

وفي ذات الوقت فان انهيار الاتحاد السوفيتي وضع الولايات المتحدة امام المشكلة الصعبة وهي تبرير استمرار سياسة التسليح امام شعبيها اذ ان تلك السياسة هي احد العناصر الاساسية وغير المستغنى عنها لعمل الاقتصاد الامريكي ، كما طرح شبح السلام غير المرغوب فيه على حد تعبير جارودي اسئلة معقدة فهو يهدد مباشرة الاستمرار المنتظم للبرامج العسكرية التي يستند عليها منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية الجانب الاكبر من ادارة اقتصاد الدولة .وقد صرح الجنرال ادوارد بير احد القادة الاعلى السابقين للجيش الامريكي " : بأن جيشاً على قدر عظيم من التكنولوجيا مع ما لديه من الدبابات المتقدمة والطائرات بدون طيار والاسلحة الالكترونية المعقدة " يستوجب استثمارات عالية تؤمن عوائد كبيرة للصناعة في الخارج ويتسأل ادوارد " : كيف يمكن دفع شعب ما الى ان يسدد فاتورة النفقات العسكرية بينما لا يمكن اخافته بتهديده باستخدام الخطر الشيوعي ، الزعم الذي فقد مصداقيته ؟ حيث ان الاصل في رؤية تطور تلك التكنولوجيا ضعيف اذا غاب العدو " فى تصريح له في جريدة وول ستريت جورنال 31 آب 1989 .

/2/تفوق القيم الليبرالية ببعديها الاقتصادي والسياسي:

أدى زوال الخطر الشيوعي الى انهيار مصداقية الايدولوجية الماركسية عالمياً كاساس للتنظيم الاجتماعي

في العديد من دول العالم ، وهوما اوحى للبعض بانتهاء عصر الابدولوجيات ، وبانتصار القيم الليبرالية على القيم الماركسية * الامر الذى بدت معه القيم الليبرالية اكثر بريناً فراحت العديد من دول العالم في الشرق وهو ما نادت به كذلك الندوات والمؤتمرات التى عقدت من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومراكز الابحاث الغربية ، حيث لعبت دوراً كبيراً فى ترسيخ مفهوم النظام العالمى الجديد ، كندوة انطاكيا بتركيا فى اوائل ايلول 1990 تحت اشراف برنامج الامم المتحدة للتنمية" حيث تتجه اوربا ودول العالم الثالث نحو الأخذ بها كاساس للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اما عن اقتناع بها واعتقاد في فعاليتها او نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة باعتبارها القطب المتفرد بالهيمنة على العلاقات الدولية وخصوصاً بربط الولايات المتحدة الأخذ بهذه الاصلاحات السياسية و الاقتصادية والحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية ودعم سياسي .

وعلى صعيد الدور الاقتصادي العالمي . تتمركز الراسمالية كاحدى ركائز القيم الليبرالية التى نشأ عليها المعسكر الغربي الليبرالي بزعماء الولايات المتحدة . وفى ظل النظام العالمي الجديد انخرط عالم اليوم في اعادة تفكيك هيكل السلطة الراسمالية واعادة تشكيلها على نحو مغايرفمنهم من يرى " ان توحيد العالم على اساس قوانين السوق الراسمالية لهو حلم رجعي ذلك لأن ممارسة هيمنة ما على النظام الراسمالي العالمي التى غالباً ما تكون مرتبطة بتوحيد السوق ، هى بمثابة استثناء وليست قاعدة فمفهوم الراسمالية في العمق يميل لاعتبار الكرة الارضية بكاملها سوقاً يكون انفتاحها الاقصى شرط نمو المجتمعات الحديثة بحسب الابدولوجية السائدة كما ان انتشار الراسمالية يستقطب بطبيعته دولاً من مختلف انحاء العالم الا مر الذى يعتبر مرفوضاً من قبل معظم الشعوب لما يخلفه الانتشار العالمي للراسمالية من عواقب وخيمة على الصعد الاجتماعية والسياسية والثقافية . " ويستطرد البعض بالقول : مع انهيار الاتحاد السوفيتي يتغذى اليوم الامل بأن توحيد العالم من خلال السوق في طريقه الى التحقق بل انه يستطيع ان يكون اساساً لازدهار شامل جديد . وتدليلاً على ذلك سرت موجة من الأخذ بالحرية الاقتصادية وبآليات السوق وتصفية القطاع العام (الحكومي) والاتجاه نحو الخصخصة وتحرير التجارة على المستوى العالمي ، وقد افرز الوضع الجديد تزايد اهمية العامل الاقتصادي وتراجع اهمية الادارة العسكرية كأداتين للسياسات الخارجية في مجال التفاعلات السياسية الدولية . فتضاؤل قوة الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية وتراجع موقعه على سلم تدرج القوى الدولية رغم ما كان يمتلكه من ترسانات نووية ضخمة ومخزون هائل من الاسلحة العسكرية (اسلحة الدمار الشامل) أدى الى التشكيك في مدى جدوى وفعالية القوى العسكرية كركيزة حقيقية لدعم القدرة القومية للدولة او كأداة فاعلة لفرض الارادة في المجال الدولي . وبوجه آخر فإن ضعف القدرات الاقتصادية السوفيتية مقارنة بالقدرات الاقتصادية الفائقة للمعسكر الغربي كان سبب رئيسي وراء عجز الاتحاد السوفيتي عن مسايرة ركب التطور الحضاري والتقني ، بجانب تصدع الهيكل الاقتصادي الداخلي وفشل التجربة الماركسية بعد ما يزيد عن السبعين عاماً حيث اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك الدور الاقتصادي العالمي الذى تلعبه القدرات الاقتصادية للدولة كأداة فاعلة لفرض الارادة في المجال الدولي وهو ما امتلكته الولايات المتحدة وفرضته على الساحة الدولية في اعقاب نهاية الحرب الباردة.

وبمرور عقد التسعينيات شهد العالم تقدمًا جيدًا نحو اقامة سوق اقتصادية كونية ، وتعزيز آليات عالمية للتنظيم تدعم وتسهل التجارة الكونية كما ان هياكل منظمة التجارة العالمية التى تأسست عام 1995 م تدعم وتوسع الاطار التنظيمي للسوق الكونية .

وبجانب منظمة التجارة الدولية فهناك المؤسسات المالية والنقدية العالمية التى انشئت بعد الحرب العالمية الثانية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، والتى مثلت الضلعان الثاني والثالث للنظام الاقتصادي العالمي .

وقد سعت هذه المؤسسات المالية الدولية لدعم تغيرات السياسات الاقتصادية التى توسعت باطراد منذ انشاء هذه المؤسسات ، ففي عقد السبعينيات واول عقد الثمانينيات كان الهدف هو تحقيق التكيف الهيكلي بمعنى "تحقيق توازن الاقتصاد" وفى أواخر الثمانينيات واول عقد التسعينيات تحقيق "التحرير الاقتصادي" ، وفى منتصف عقد التسعينيات والنصف الثاني منه امتد الاهتمام ليشمل الحكم الرشيد الذى اعتُبر ضروريًا لنجاح الاصلاحات الاقتصادية ، وشددت في مجالات متنوعة واسعة معايير الدخول في السوق الاقتصادية العالمية . وقصد بالحكم الرشيد التأكد على اتخاذ الدول منحى القيم الليبرالية على الصعيد السياسي ، فسرت موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي لمواكبة المستجدات العالمية بعد زوال القطبية الثنائية لصالح المعسكر الغربي الليبرالي وقيمه . فانتشرت الديمقراطية الحرة على المستوى السياسي العالمي ، وازداد عدد الدول التى تتبنى نظامًا برلمانية متعددة الاحزاب في اوربا الشرقية ، اسيا وامريكا اللاتينية . ورغم ان التحرك نحو الديمقراطية الحرة في افريقيا والشرق الاوسط كان اكثر تقيّدًا فمثلاً في تجارب لبعض الدول كالجائر ومصر والاردن واليمن نحو تبنى نظم ديمقراطية حرة في مطلع عقد التسعينيات رأى المراقبون ان الانتخابات التى تمت في هذه الاقطار كانت اقل حرية وشهدت تدخلًا حكوميًا اكبر مما في الانتخابات التى جرت في نهاية العقد . كما يعزز ظهور الديمقراطيات الحرة العاملة وانفتاح النظم السياسية في تايوان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وانهيار نظام الفصل العنصري(الأبارتيد) في جنوب افريقيا بجانب ازدياد مصداقية النظم الديمقراطية الحرة في تشيلي والارجنتين وبعض دول امريكا اللاتينية ، ما قدم من اسباب للتصور بانتشار قيم الديمقراطية الحرة .

ومما يعزز الدور الامريكي لانتشار القيم الليبرالية في اعقاب نهاية الحرب الباردة احدى تصريحات وزير الخارجية الاسبق في الولايات المتحدة هنرى كسنجر في تحليله للمنظور الامريكي للنظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة: " ... ان الحكمة السائدة تقول ان الحرب الباردة ركزت على الامن وشددت اكثر مما ينبغى على سياسات توازن القوى وادت بالتالي للابتعاد عن فحوى القيم الامريكية اما النظام العالمي الجديد فإنه سيحرر امريكا ويطلق يدها لتحقيق مثلها الانسانية والديمقراطية .

الفصل الثالث

سمات النظام العالمي الجديد

القسم الاول : القضايا الطارئة

استيقظ النظام العالمي الجديد الذي تبلور بعد المواجهة مع النظام الشيوعي المنهار ، وامامه مجموعة من الاهتمامات والقضايا العالمية الجديدة مثل الاهتمام بها بعض اهم سمات النظام العالمي الجديد . وهو ما اكد الطرح الذي ساد العلاقات الدولية منذ عدة عقود مضت ، والذي افترض ان وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة والنمو الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والبيئية على المستويات الاقليمية والعالمية سوف تمثل ضغوطاً لا تقاوم من اجل التعاون الدولي . وفى هذا الاطار مثلت قضايا التدهور البيئي من ناحية ، وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب من ناحية أخرى ، اهم مستجدات النظام العالمي الجديد ، بجانب ما اولته الدول من اهتمام لخطر انتشار الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل ، ثم تأتي مكافحة انتشار وترويج المخدرات والحرب عليها على المستوى الدولي . وهذه القضايا مثلت اهم ما تضمنته قائمة المهمات والوظائف التى يريد النظام العالمي الجديد انجازها والتي تقدمت اجندته بعد الحرب الباردة واتخذت موقع الريادة بدلاً عن سباق التسلح وما نجم عنه من صراعات اقليمية خلال تلك الفترة .

البند الاول : قضايا التدهور البيئي

ففي هذا الجانب وضح في العقد الأخير من القرن العشرين ان حماية البيئة ليست قضية محلية حيث تحولت لواحدة من ابرز المشكلات الدولية التى تسترعى اهتمام المجتمع الدولي وتتطلب حلاً ومخارج لمعالجتها . فاقتلاع الغابات في امريكا الجنوبية على سبيل المثال وكذا دفن المواد المشعة وتصريف المواد الكيميائية في الهواء وفى مصادر المياه (الانهار، البحار، المحيطات) او الكوارث التى تسببها

المفاعلات النووية كانهجار مفاعل تشرنوبل النووي في الاتحاد السوفيتي السابق في الثمانينيات وما يحدث في اليابان اليوم ، بجانب ما تسببه حوادث ناقلات النفط في البحار والمحيطات ، فضلا عن تيقن العالم ان تأكل طبقة الاوزون في الغلاف الجوي وظاهرة الاحتباس الحراري من الاثار المباشرة للتدهور البيئي العالمي ، هو ما وضع العالم امام مفهوم جديد للقضايا الدولية بعد نهاية الحرب الباردة .

البند الثاني : الارهاب :

اتخذ الارهاب في العقد الأخير من القرن العشرين شكلا جديداً مرتبطاً بدول ومنظمات وحركات في اغلبها ذات طابع اسلامي وعربي حيث وجهت الولايات المتحدة انظار العالم الى ما اعتمدت على تسميته أخيراً بالارهاب الاسلامي والارهاب الاصولي الاسلامي ، ولم تكون الحرب التي اطلقها الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) في تشرين من عام 2001 م ضد افغانستان الا وصولاً لقمة المواجهة ضد الارهاب كما ترى الولايات المتحدة وحلفائها .حيث اكد الرئيس الامريكي " : ان هذه الحرب هي من اجل كرامة الانسان واحترام الحق والعدالة والتسامح الديني ."

اتخذ الارهاب ومكافحته هذا البعد الجديد بعد تفجيرات 11 سبتمبر عام 2001 م التي طالت كبرى المدن الامريكية (نيويورك وواشنطن) ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة ان ذلك تغيراً في استراتيجية الارهاب الدولي يستلزم تغييراً في استراتيجيتها في القضاء عليه *وقد انطلقت الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في مواجهة الارهاب الجديد فيما عرف " بالحرب على الارهاب " على الرغم من ان البداية الفعلية للحملة انطلقت من السودان بعد الاعتداء الامريكي على مصنع الشفاء للدوية عام 1998 م وتصريحات المسؤولين الامريكيين آنذاك ان هذه اولى مراحل حرب المستقبل . فضلاً عن ذلك اصبح الارهاب الدولي اكثر التصاقاً بالاسلام والحركات الاسلامية وذلك في سلسلة طويلة من الاتهامات التي وجهت للاسلاميين بشن هجمات متتالية في منطقة الشرق الوسط وخارجها وفي داخل الولايات المتحدة نفسها ، مستهدفة مصالح واهداف امريكية ويهودية ، وذلك في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبشكل كثيف طوال عقد التسعينيات ، وفي سلسلة الاعمال التي استهدفت مصالح واهداف امريكية تحديداً تفجير السفارتين الامريكيتين في شرق افريقيا في عام 1998 م وتميز الرد الامريكي على هذا الهجوم بالعمل العسكري المباشر بقصف دولتين هما السودان وافغانستان بالصواريخ الامريكية حيث عدت كل منهما موطناً للارهاب الاصولي الاسلامي ومعبراً له ، وذلك في اشارة واضحة لتورط الدولتين وبشكل خاص دعمهما لتنظيم القاعدة المتهم الاساسي في هذه التفجيرات بقيادة اسامة بن لادن المنشق السعودي وارتباط التنظيم وقياداته بالدولتين .وهو ما فتح الباب امام اتهام الولايات المتحدة لدول بجانب العديد من المنظمات والحركات الاسلامية وغير الاسلامية بتبني الارهاب الدولي ومساندته كالسودان ، ليبيا ، العراق ، ايران اضافة الى كوبا وكوريا الشمالية ومنظمات بجانب تنظيم القاعدة منها بعض المنظمات الاسلامية الفلسطينية كمنظمتي حماس والجهاد الاسلامي والمصرية كمنظمة الجهاد ، وقد سبق ذلك في النصف

الاول للتسعينيات المحاولة الاولى لتفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك ، والتي شكلت تصعيدًا جديدًا لقضية مكافحة الارهاب الى واجهة السياسة الخارجية الامريكية وبصفة خاصة تجاه الحركات الاسلامية .

البند الرابع : الحرب على المخدرات:

نشأت كمشكلة داخلية ومحلية في الاصل ثم أخذت أبعادًا دولية واصبحت ضمن اجندة الدبلوماسية السياسية والاقتصادية واسلحتها البارزة ، كما مثلت نموذجًا صارخًا لنماذج التعدي الغربي وتحديدًا الامركي على السيادة القومية لدول أخرى ومن ذلك غزو دولة بنما في امركا اللاتينية ومحاكمة رئيس ها ، والتواجد العسكري في كولومبيا باعتبار هذه الدول ذات المسؤولية المباشرة في انتاج وتصدير المخدرات للولايات المتحدة تحديدًا وللعالم الخارجي .

القسم الثاني : حقوق الانسان

لعبت حقوق الانسان دورًا في العلاقات الدولية اهم مما كانت تلعبه وتوسعت تشريعات حقوق الانسان الدولية واصبحت الحكومات اكثر تصميمًا من ذي قبل على تطبيق هذه التشريعات حيث منحت حقوق الاقليات اعترافات اكثر تحديدية من ذي قبل في اعلان حقوق الاشخاص المنتمين للاقليات القومية او الاثنية او الدينية او اللغوية والذي تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1992 م - * للمزيد من فهم الاستراتيجية الامريكية لمكافحة خطر الارهاب الدولي المتغير في تقرير اللجنة القومية للارهاب الدولي وفقًا للقانون العام 277 اجتماع الكونغرس رقم 105 نقلًا عن الملف الدوري رقم 19 ، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، تموز/آب 2002 م ، ترجمة وتلخيص (ليلي مجذوب وسناء محمد الحسن ، مكافحة خطر الارهاب الدولي المتغير ، مجلة دراسات الشرق الاوسط وافريقيا ، العدد 2 ، المجلد 1)
آب 2002 م ، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا ، الخرطوم

الا ان الاهتمام بحقوق الإنسان اتخذت العلاقات الدولية بعدًا جديدًا حيث اصبح لمنظمات حقوق الانسان دور كبير في التداخل بين المجتمعات تحت راية انسانية غير حكومية بجانب توفيرها للحكومات الغربية التي تدعمها المبرر والمشروعية التي تستعملها في انتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية ، ثم طورت هذه المنظمات بحيث اصبح لها وجود إقليمي مثل AFRICA WATCH, ASIA WATCH, MIDDLE EAST WATCH وقد اكد هذا المنحى احدي المبادئ المنبثقة عن جلسة مجلس الامن الدولي والتي عقدت. على مستوى رؤساء الدول الاعضاء في 31 تموز 1992 م حيث خرجت ببيان ارسى الخطوط العريضة لمبادئ عامة تتماشى مع مفهوم النظام العالمي الجديد وذي التصور الامريكي حيث نص هذا المبدأ " : على ان مفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء كما هو منصوص عليه في ميثاق منظمة الامم المتحدة ، لم تعد مفاهيم تواكب العصر الحديث وعليه فإن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما دون مراعاة لمسألة سيادتها الوطنية وسلامة اقليمها يصبح أمرًا مشروعًا "بحجة حماية حقوق الانسان وتقديم المساعدات الاغاثية ومكافحة المخدرات والارهاب .وفي نفس الاتجاه تُترجم الاهتمام الدولي

بحقوق الانسان بانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا عام 1993 م حيث ربطت احدى فقرات الاعلان الصادر عن المؤتمر بين الافعال الارهابية وحقوق الانسان باعتبار ان ممارسة الارهاب بكافة اشكاله ومظاهره تهدف في الاصل الى " تقويض حقوق الانسان والحريات الاساسية والديمقراطية وتهدد السلامة الاقليمية للدول وامنها وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة " ، كما دعت نفس الفقرة المجتمع الدولي لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من اجل منع الارهاب ومكافحته ، كما تقدم المؤتمر بتوصية خاصة لمنظمة الامم المتحدة وسائر اجهزتها ووكالتها ذات الصلة بحقوق الانسان باتخاذ السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ التوصيات التي اقراها المؤتمر ضمن اعلانه وقد تمثل اهتمام الجمعية

العامة للامم المتحدة باعلان المؤتمر في اصدار عدد من القرارات تؤكد على العلاقة بين الارهاب وتقويض حقوق الانسان ثم استمرارها في مداولة الامر في دوراتها اللاحقة مرة كل سنتين .وبنفس القدر اصدرت لجنة حقوق الانسان لقراراتها فيما يخص معالجة العلاقة بين الارهاب وحقوق الانسان ، اما اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان فقد باشرت في تناول العلاقة بين الارهاب وحقوق الانسان ضمن مداولاتها منذ العام 1994 م حيث توصلت الى تعيين احد اعضاء اللجنة كمقرر خاص لاعداد دراسة شاملة عن الارهاب وحقوق الانسان والتي تلخصت ملاحظاتها في ان الدول التي تملك افضل السجلات في مجال احترام حقوق الانسان هي التي تقل فيها مشاكل الارهاب وبالمثل فان الدول التي لها علاقات دولية تتسم بدرجة عالية من الامتثال لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة يرجح في ان تكون اقل الدول تأثراً بالارهاب الدولي والعكس صحيح .ويستنتج من ذلك العلاقة العكسية ما بين الارهاب من جهة واحترام حقوق الانسان وتحقيق التطبيق السليم والحقيقي للعمليات الديمقراطية في جميع انحاء العالم فيما بين الدول مع بعضها وفي داخل كل دولة على حدة .

على الرغم من العلاقة الارتباطية بين الارهاب وحقوق الانسان ومساواة الاهتمام بين البندين ضمن نطاق النظام العالمي الجديد ، اختلف الوضع مع اثار الحادي عشر من سبتمبر 2001 م وارسائها لما عرف بالحرب على الارهاب وقد اعتبرت الاحداث واثارها نسق جديد داخل النظام العالمي الجديد حيث ترتبت اجندة الاهتمامات العالمية وفقاً لاطار مختلف ، ومن ذلك تصدر بند الحرب على الارهاب ومكافحته اجندة العالم في حين اتخذ بند حقوق الانسان منحى تنازلي من حيث الاهمية وقد قررت ذلك اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ضمن اجتماعها السنوي في جنيف المنعقد في مارس 2002 م بحضور ممثلين عن ثلاثة وخمسون دولة منتمية للمنظمة ونحو مائتا منظمة غير حكومية حيث اشارت منظمة الامريكية غير الحكومية" ان حقوق الانسان في العالم اجمع في حالة حصار Human Rights Watch " وازافت" : ان الدول اصبحت تستخدم مكافحة الارهاب ذريعة لتبرير قمع المعارضة الداخلية " ، كما ذكرت منظمة العفو الدولية ان قلقها يعود لبعض القرارات التي تُخفف لتجنب اغصاب عدد من الدول التي تشارك في الائتلاف ضد الارهاب " وهي في ذلك تشير الى روسيا والتجاوزات التي ترتكبها في الشيشان على اعتبار أن روسيا هي عضو فاعل جداً في هذا الائتلاف بجانب ادانتها لمواقف بعض القيادات الاوربية كالمانيا في التخفيف من ادانتهم للتجاوزات في الشيشان .فضلًا عن ذلك أكد الاتحاد الدولي

لحقوق الانسان " ان الدول تستفيد في كثير من الاحيان من الممارسات الارهابية لاقرار ترسانة قضائية واسعة تتيح قمع اي شكل من اشكال المعارضة السياسية ."

آراء حول

بعض سمات النظام العالمي الجديد

عمر قشاش

الحوار المتمدن - العدد: 914 - 3 / 8 / 2004

المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر

على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتغيرات التي أصابت هذه الدول, طرحت مقولات ونظريات وكتبت أبحاث ومقالات عديدة في الصحافة الأجنبية والعربية عن نظام عالمي جديد, وعن التناقضات بين الكتل الدولية, والشركات الاحتكارية عابرة للقارات.

وقد أثيرت نقاشات واسعة في العالم حول هذا النظام، بعض الكتاب والمنظرين أبرزوا الجوانب الإيجابية وقللوا من الآثار السلبية لهذا النظام والبعض الآخر أبرز الآثار السلبية الضارة على جماهير العمال والشغيلة في البلدان الرأسمالية بصورة عامة، وخاصة على البلدان النامية.

إن هذا النظام العالمي أو العولمة بتجلياته وإنجازاته الهامة الكبرى قد أثار قضايا عديدة للنقاش والحوار، مثل قضية الديمقراطية واقتصاد السوق، وتحطيم الحدود بين الأقطار، وهل ستسيطر الرأسمالية الدولية العالمية على العالم سياسياً واقتصادياً، وإعلامياً وثقافياً خاصة على البلدان النامية، وما هو دور الدول العربية في هذا الصراع الدائر الآن بين الاحتكارات الدولية والشعوب.

مع أن هذا النظام العالمي الجديد لا يزال في مرحلة المخاض ويحتاج إلى المزيد من الحوار والنقاش لتقييم آثاره ونتائجه الإيجابية والسلبية وكيف ينبغي التعامل معه.

فإن كلمة العولمة، كظاهرة ونظرية ومفهوم، كانت الأكثر تداولاً في السنوات الأخيرة من القرن الماضي .. يدل مفهوم النظام العالمي الجديد على شبكة العلاقات النازمة للتشكيلة الاجتماعية والذي يدور حوله نقاش الآن، بذوره تكونت منذ أربعمئة سنة وإلى يومنا هذا هو النظام الرأسمالي.

إن الرأسمالية خلال صيرورتها التاريخية تحولت إلى الاستعمار، وبعدها نحو الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وإن أفضل تسمية لها (العولمة) أعلى مراحل الإمبريالية، أو مرحلة من مراحل الإمبريالية العالمية العليا.

إن هذا النظام في علاقاته محكوم بآليته على التطور اللامتكافئ بوصفه ظاهرة تاريخية يكمن في أن أساس الظاهرة الإمبريالية.

وفيما يلي عرض لأهم السمات والخصائص لتطور الرأسمالية العالمية في المرحلة الحالية بجوانبها الإيجابية في تطور العلوم والتكنولوجيا والآثار السلبية الضارة لهذا التطور على مصالح الشغيلة وشعوب البلدان المستعمرة والتابعة.

لقد تطورت الرأسمالية في ظروف المناسبة الحرة وحملت في أحشائها تناقضين أساسيين:

1. التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية والذي يتجلى في القطيعة بين وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون وبين المنتجين الأساسيين المحرومين من كل شيء ما عدا قوة عملهم.
2. أزمتا فيض الإنتاج التي أصبحت تظهر بصورة دورية:

- انفجرت الأزمة الأولى في بريطانيا عام 1825.
- انفجرت الأزمة الثانية في العام 1847 - 1848 وأصابت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان أوروبا وكانت أول أزمة اقتصادية عالمية.
- أزمة القرن التاسع عشر عام 1873 والتي سجلت بداية مرحلة جديدة بالانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية وتطورت بعد ذلك نحو مرحلتها العليا الإمبريالية وكانت أزمة 1929 - 1933 الاقتصادية العالمية أعنف أزمة عرفها القرن العشرين.

إن سيطرة الاحتكارات تؤزم إلى الذروة التناقض الأساسي للرأسمالية بالتناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الخاص لتكامل وسائل الإنتاج، وقد تحولت الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية إلى قوة رجعية تعيق تطور المجتمع، وتفقد طابعه الإنساني.

طبيعة الأزمتا الاقتصادية وسببها

1. السمة الأولى لفيض الإنتاج كأزمة يتجلى في تقلص التجارة، فالأسواق تغرق في كمية البضائع الكاسدة والمصانع والمعامل متوقفة وقسماً من العمال يفقدون عملهم ووسائل عيشهم.
2. إن فيض الإنتاج ليس مطلقاً بل نسبي، فيض الإنتاج لا يقوم إلا بالنسبة للطلب المقدر، لا بالنسبة لحاجات المجتمع الفعلية.

إن حاجات المجتمع في مرحلة الأزمة لا تقل ولكنه يحدث هبوط سريع في القدرة على الشراء عند الجماهير.

بعض سمات النظام العالمي الجديد

ولفهم ظاهرة النظام الدولي الجديد وسماته وأفاق تطوره يقتضي ملاحظة الأمور التالية:

1. تطور النظام الرأسمالي العالمي وانتقاله إلى مرحلة الثورة الصناعية الثالثة التي أدت إلى تغييرات نوعية أهمها:

أ. تحول العلم إلى قوة إنتاج أساسية ومباشرة وانتقاله إلى مرحلة الثورة الصناعية الثالثة أو ما يسمى بالثورة العلمية التكنولوجية.

ب. تغير طابع العمل، واحتلال العمل الذهني موقعاً أساسياً ومحدداً في عملية الإنتاج.

ج. تغير التركيب الطبقي في المجتمعات الرأسمالية بظهور فئة جديدة تتسع باستمرار هي فئة المهندسين العاملين في مراكز البحث وفئة التكنوقراط، وفئة العمال المهرة.

د. تحول البطالة إلى ظاهرة سياسية مستعصية الحل.

هـ. تنامي عملية نقل الصناعات التقليدية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ورخيصة ومواد خام وفيرة إلى البلدان المختلفة.

و. إعادة تقسيم العالم على الصعيد الدولي بدلالة هذه المتغيرات وتهديم الحواجز التي تعيق توحيد العالم وتدويل الاقتصاد والثقافة.

إن هذه التطورات العامة للرأسمالية لا يمكن فهمها إلا في ضوء فهم القوانين والتناقضات الأساسية الملازمة لنظام الرأسمالي العالمي.

إن التناقض بين المركز والبلدان التابعة لا ينفصل عن التناقض بين الحرية والعبودية والديمقراطية والاستبداد، أي بين الاشتراكية والرأسمالية.

وفي إطار هذا التطور المتسارع للنظام الرأسمالي العالمي يتطلب منا أن نبحث عن الشكل السياسي للتناقض الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب البلدان التابعة والمراكز الرأسمالية الإمبريالية، الأمر الذي يجعل من المسألة القومية أحد أهم المسائل في النظام العالمي الجديد، وهذا يتطلب منا كشعب عربي إعادة بناء وعينا القومي الديمقراطي في مواجهة التحديات التي تفرضها الرأسمالية الدولية ضد إرادة ومصالح الشعوب، وإلى جانب السمات الايجابية التي تحدثنا عنها في النظام العالمي ينبغي التأكيد على الظواهر السلبية العديدة التي ظهرت، منها ظاهرة الحروب الأهلية والطائفية في أكثر من مكان في العالم، وتتجلى أيضاً آثاره السلبية في تدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية وزيادة عدوانيته ضد الشعوب والتدخل الوقح في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وتتجلى أيضاً في ظاهرة العنف والإرهاب الدولي الذي تمارسه أساساً الولايات المتحدة وعصابات المافيا العابرة للقارات وانعدام الأمن والاستقرار في داخل أمريكا، فمثلاً في ولاية كاليفورنيا يبلغ حجم الإنفاق على السجن ما يساوي ميزانية التعليم ويوجد 28 مليون أمريكي حصنوا أنفسهم في أحياء سكنية محروسة وينفقون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفقه الدولة على الشرطة.

وتتجلى أيضاً السمات السلبية للنظام جديد في أزمة البطالة التي لم ولن تحل في إطار النظام الرأسمالي بل تزداد عمقاً وتعقيداً، وحسب الإحصاءات الرسمية للمنظمات الدولية والثقافية فإن عدد العمال العاطلين عن العمل كلياً تقدر بـ (40) مليون عاطل حتى نهاية القرن الماضي (القرن 20) وسيزداد هذا العدد مستقبلاً بوتائر سريعة نتيجة التطور التكنولوجي السريع والواسع.

إن الرأسمالية بقدر ما تتطور تعمق أزماتها وتناقضاتها ومشاكلها الداخلية، حتى أصبحت تشمل كامل جوانب الحياة.

ولا تقتصر آثار النظام العالمي الجديد في المرحلة الحالية في شدة نهب واستغلال شعوب البلدان العالمية وإفقرها، وإضعافها اقتصادياً وسياسياً، بل إن قادة هذه البلدان ومنها البلدان العربية، وخاصة البلدان المنتجة للنفط يهبطون شعوبهم وأوطانهم وخاصة البترولية ويحولونها إلى بنوك الدول الرأسمالية بأسمانهم، وتقدر الأموال المسروقة من قبل هؤلاء القادة والمسؤولين العرب بعشرات بل مئات المليارات من الدولارات، معظم هذه الاموال لأمراء دول الخليج البترولية، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى إبقاء الدول العربية في حالة من التخلف الاقتصادي الدائم وتبقى عاجزة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي يفرضها النظام الرأسمالي بتوجيهاته الجديدة.

من المعلوم أن تطور النظام الرأسمالي حقق منذ ولادته قفزات نوعية كبرى وقد مر حتى الآن بثلاث ثورات

وحقق إنجازات كبرى في المجال الصناعي والتقني والعلوم الفيزيائية والكيميائية، إن هذا التطور الكبير هو قانون موضوعي.

إن التطور التكنولوجي الذي تحقق خاصة في العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي له، جوانب إيجابية كبرى وهامة في حياة الشعوب ولا تستطيع أي قوة في العالم إيقاف هذا التطور والقوى الطبيعية الواعية في المجتمع تقف من حيث المبدأ إلى جانب هذا التطور والتقدم الذي حققه المجتمع الإنساني لأنه سيفتح آفاقاً كبرى وسريعة لتقدم الحضارة الإنسانية.

كما أن تطور العلوم والتكنولوجيا ليس له سقف محدد بل هو قانون مطلق ومستمر وهذا جانبه الإيجابي ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا الجوانب السلبية الكبرى لهذا التطور والتقدم التقني الذي يتجلى في الأضرار التي ألحقها ويلحقها بمصالح الشغيلة حيث أدى إلى توسيع عدد العاطلين وإلى زيادة الفقر المطلق وأيضاً إلى إلحاق أضرار كبرى بمصالح شعوب البلدان المتخلفة وافتقارها، بينما يجب أن يؤدي تطور التكنولوجيا إلى تحسين المستوى المعاشي للعمال والشغيلة بصورة عامة.

لقد أدى تطور النظام الرأسمالي العالمي بوتائر سريعة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين إلى بروز قضايا ومشاكل عالمية جديدة تتطلب معالجة دولية للبحث عن حلول لقضايا البيئة والتلوث البيئي وقضية الانفجار السكاني وتتلخص هذه المسألة في أن عدد سكان الكرة الأرضية أصبح الآن 6 مليار نسمة وأنه سيصبح عدد سكان العالم 10 مليار نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.

إن هذا التزايد السكاني يمكن أن يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية والبيئية ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، وخاصة أن العدد الأكبر من الزيادة يتم بين السكان الذين يعيشون حالة من الفقر واليأس المطلق.

لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية هي قضية الفقر والفقراء في العالم وتحتل حالياً مركز الصدارة في المسائل الدولية ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الكرة الأرضية هي الأعلى في التاريخ، والفقر نفسه أصبح فقراً مطلقاً، ويتضمن كل مقومات الحياة وإن عدد الدول الفقيرة حيث معدل دخل الفرد لا يزيد عن /400/ دولار سنوياً بلغ /80/ دولة من أصل /195/ دولة في العالم من بينها /80/ دولة هي الأكثر فقراً في العالم. ويزعم أنصار المذهب الاقتصادي "القس الإنكليزي مالتوس /1766 - 1834/ والذي وضع قانون الطبيعة العظيم" أن عدد سكان العالم ينمو وفقاً لمتوالية هندسية بينما لا يمكن أن تنمو وسائل المعيشة في أحسن الأحوال إلا بمتوالية حسابية واعتبر أن الفقر والعوز هما نتيجة لتكاثر الناس، أن هذه النظرية خاطئة جداً، وقد دحضتها تجربة الحياة والتطور العلمي أن الأرض بقدر ما تنفق عليها، لديها مقدرة لا نهائية لرفع مردودها، وقد تطور الإنتاج خلال الخمسين عاماً التي مضت أكثر من عشرين ضعفاً.

إن السبب الرئيسي للفقر والفقر المطلق ليس زيادة عدد السكان بل النظام الرأسمالي الذي يستغل الشعب والشغيلة استغلالاً بشعاً ويجردهم من أبسط الحقوق فالجوع هو من نتائج وجود النظام الرأسمالي الاستغلالي. إن الواجب الوطني لأنظمة البلدان النامية ومنها الأنظمة العربية بتطلعاتها تخضع العلاقات السياسية مع الدول الإمبريالية لصالح احتياجات حماية وتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز المقدرة الدفاعية للبلاد.

ولهذا فإنه تأتي في هذه المرحلة مهمة كبرى أمام القوى الوطنية والديمقراطية إلزام الأنظمة العربية أن تخضع عملية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية لاحتياجات عملية التنمية الاقتصادية من أجل فك الارتباط من التبعية وليس من أجل احتياجات استقطاب الدول الرأسمالية للتراكم وتعزيز قدرة الاتحادات الاحتكارية على النطاق العالمي.

إن الاستقرار السياسي الحقيقي لأي تطور وتقدم صناعي وعلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في الإطار والمناخ الديمقراطي وعلى أساس إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب.

إن الاستقرار السياسي المستند إلى الجماهير الشعبية في حال تحققه سيشكل نقطة تحول كبرى في مواجهة المشروع الصهيوني.

ولهذا فإن الديمقراطية هي الضحية الأولى لهذه الأزمات المستعصية، ومن جديد يزعم أعداء الديمقراطية أن الحديث عن الحريات الديمقراطية في هذه الأوضاع تعتبر ترفاً بل عرقلة لجهود السلطة الساعية لإيجاد حلول

للأزمات الخائفة, لقد برهنت جميع التجارب المعاصرة أنه لا يوجد تنمية اجتماعية حقيقية وشاملة, ولا نجاح لأي مشروع سياسي بدون الديمقراطية.

وحول مفهوم الحقوق الديمقراطية وحق الشعب بامتلاكها والتمتع بها, إن هذا الحق لم يأتي منحة من أحد, من أية دولة في العالم, بل إن الديمقراطية لا تتحقق إلا بالنضال المستمر والتضحيات الكبرى وقد أشار الدكتور سامي خالد إلى أن أوروبا لم تحصل على الديمقراطية لأن الحاكم أعطاها إياها, فتاريخ الصراع بين الطبقات في أوروبا الحديثة, هو تاريخ طويل اقترن بنضال شعوبها من أجل الديمقراطية, وما كان بالإمكان أن توجد ديمقراطية فرنسية لولا ثورات 1789 - 1848 وكومونة باريس 1871. وهنا يجب التنويه إلى أن الديمقراطية البرجوازية التي انتصرت في أوروبا هي احد أشكال سيطرة الطبقة الرأسمالية الحاكمة.

لقد أعلنت معظم الدول العربية عن استعدادها ورغبتها في إقامة سلام مع إسرائيل قائم على العدل وعلى أساس احترام الشرعية الدولية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران 1967 والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس وكذلك تعلن إسرائيل من جهتها أن السلام الذي تنشده مع العرب هو سلام شامل وتطبيع العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية.

بينما تنظر القوى الوطنية و جماهير الشعب العربي إلى أن ما جرى ويجري من اتفاقات. هي اتفاقات تسوية سياسية بين الأنظمة العربية وإسرائيل, وهي ليست سلاماً بل استسلاماً, وإن شعبنا كان ولا يزال يعتبر إسرائيل دولة صهيونية عدوانية مغتصبة ومحتلة ويرفض التطبيع معها ويقاومه, وأكبر مثال على ذلك موقف الشعب المصري الذي يرفض التطبيع مع العدو الصهيوني.

إن شعبنا بقواه الوطنية و متفقيهه والواعين المخلصين لشعبهم وأمتهم يرى أن مقاومة التطبيع وتغلغل الفكر الصهيوني يأتي في مقدمة المهام الوطنية والقومية.

إن خلافاً مع الصهيونية ليس على الحدود بل على وجود إسرائيل ككيان صهيوني عنصري معادي ومحتل وإن مواجهة ومقاومة التطبيع يتطلب بلورة فكر

المراجع :

- 1 - أطلس العلوم السياسية ، تاليف : اندرياس فيرايكة – بيرند ماير هوفر – فرانتس كوهوت ، ترجمة الدكتور سامي ابو يحي ، المكتبة الشرقية ، بيروت 2012.
- 2- القاموس السياسي ، وضع احمد عطية الله ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، ص 661 .
- 3 - د.خليل حسين، النظام العالمي ماضيا ومستقبلا ، منطق القوة بمفاهيم جديدة واساليب اكثر قسوة، بيروت، 2001-9-18.
- 4- د.خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت 2007 .
- 4 - موسوعة روسيا اليوم ، 2009 .
- 5 - سلام الربضي \ باحث ومؤلف أردني في العلاقات الدولية ، الخليج العربي والبعد الثقافي كقوة مؤثرة في تحديد المصالح مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية _ اليمن ، مجلة مدارات استراتيجية
- 6- د. الصادق على سيد احمد ، حقوق الإنسان بين العولمة والهوية الوطنية مسار أزمة وخطوات حل.

المراجع الاجنبية :

- 5- Gaines, Miller ،Larry, Roger LeRoy (2012). *Criminal Justice in Action*. Wadsworth Publishing. ISBN 978-1111835576.
- 6- Grant, Grant ،Donald Lee, Jonathan (2001). *The Way It Was in the South: The Black Experience in Georgia*. University of Georgia Press.. ISBN 978-0820323299
- 7 -Denquin , Jean –Marie , Sc. Politique , 5 édition , mise à jour , presse universitaire de France 1996 , p. 76 – 77

